

## جورج جقمان\*

### الفلسطينيون والمعضلات الثلاث

حقاً إنها لحظة قاتمة في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، كما يقول أحمد سامح الخالدي في مقاله. \*\* ولا مبالغة في هذا القول، فالأجدى والأولى أن نكون صريحين مع أنفسنا كي نتمكن من تحديد الخيارات الممكنة للمستقبل من دون وهم أو خداع للنفس.

وكنْتُ كتبت في صفحات هذه المجلة.\*\*\* واقترحتُ بعض الخيارات للمستقبل متوقفاً ألا يقود "مسار أنابوليس" إلى اتفاق مقنع للجمهور الفلسطيني في نهاية سنة 2008. وأضفت أنه حتى لو تم هذا الاتفاق فإنه سيكون مساراً أوسلو جديداً نظراً إلى أن إيهود أولمرت قال إن التنفيذ سيتم على مراحل وخلال عشرة أعوام، بعد أن يثبت الفلسطينيون أنفسهم في كل مرحلة، وهذا الأمر هو من دون التزام إسرائيل الكف عن الاستيطان ومصادرة الأراضي.

ويجد الفلسطينيون أنفسهم الآن كأنهم أمام بداية جديدة. لقد تم استنفاد مسار أوسلو الذي انتهى مع فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في صيف سنة 2000، وتلى ذلك الانتفاضة الثانية، ثم "خريطة الطريق" التي ولدت ميتة حقاً لأنها كانت مجرد مسعى لإبقاء وهم "المسار السياسي" على قيد الحياة، في ضوء تقسيم المسار إلى مراحل مرة أخرى، ورفض الحكومة الإسرائيلية لها بوضع 14 شرطاً لقبولها. وبعد وفاة الرئيس عرفات أمضت إسرائيل عاماً كاملاً لم تقدم فيه شيئاً للرئيس محمود عباس بعد انتخابه في كانون الثاني/يناير 2005، إلى أن جاء "مسار أنابوليس". لقد سعت الولايات المتحدة لإبقاء "الحركة" مستمرة من خلال هذا المسار، ومن دون أن يكون لدى أي مراقب أو محلل جدي توقع بأن هذا المسار سيؤدي إلى حل للصراع.

### سؤال اليوم سؤال الأمس

والآن، ماذا عن المستقبل؟ ما العمل؟ ما هي الخيارات الفلسطينية؟ هذه هي الأسئلة الجوهرية الآن بعد هذا المسار الطويل الذي يبدو أنه يعيدنا إلى نقطة البداية، وفي أوضاع ليست حميدة على أقل تقدير، ويضعنا أمام خيارات تتدرج من السيئ إلى الأقل سوءاً، آخرها رهان في قيد التداول مؤخراً، مفتوح على احتمالات متعددة ومرهون بما يقوم به الفلسطينيون والإسرائيليون، في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، وأقصد به خيار الدولة الواحدة، وأبدأ به. إن هذا الخيار الذي بدأ تداوله منذ عام ونصف عام على الأقل، والذي ازداد النقاش بشأنه مؤخراً كردة فعل "سلبية" على ضمور إمكان حل الدولتين، يمكن قراءته بالفهم الفلسطيني له. وأشار تحديداً إلى الفهم الفلسطيني لهذا الخيار لأن كلمة دولة أصبحت مقبولة في إسرائيل وفي الولايات المتحدة أيضاً، ويردها ممثلو الدول الأوروبية التابعة سياسياً للولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية دورها وفعاليتها، ومن دون تحديد ما هو المقصود بهذه الدولة من حدود، وسيادة، وسيطرة على الثروات الطبيعية وأولها المياه، وعلاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وباقتصاد الدول المجاورة.

ويشكل هذا الخيار رهاناً مفتوحاً على المستقبل، ومن دون معرفة محددة لما سيؤول إليه، ليس فقط لأن إسرائيل ستقاومه بضراوة أشد قسوة من حل الدولتين، ذلك بأنه ينهي الصهيونية، أي دولة إسرائيل كدولة يهودية، بل لأن هذه المقاومة من جانب إسرائيل قد تتخذ أشكالاً على الدرجة نفسها من الضراوة التي اتسمت بها حرب 48، أو أكثر، إذا ما سمح الوضع الإقليمي والدولي بذلك في حينه. إن التهجير الجماعي للفلسطينيين أمر ما زال وارداً في الفكر الصهيوني أسوة بالنكبة، لكن الوضع الحالي غير موات لذلك، وبالتالي يشكل هذا الخيار رهاناً مفتوحاً على احتمالات متعددة قد لا تكون بالضرورة في مصلحة الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، هذا ليس خياراً يمكن الآن تعبئة الجمهور حوله، وليس هو خياراً يمكن للأحزاب الفلسطينية تبنيه في غياب إمكان قبوله من جانب الجمهور الذي ما زال يؤيد حل الدولتين، لكنه يمكن أن يبقى، في المستقبل، كطموح وأمل في حال تعذر خيار الدولتين، أو كهدف يتم السعي له في المدى الأطول. فمما لا شك فيه، أنه الخيار الأفضل من منظور أخلاقي يتوخى تحقيق العدالة أو ما أمكن منها في سياق هذا الصراع، لكنه من منظور سياسي أضيق، هو ليس الخيار الأنسب حالياً كبرنامج سياسي يمكن أن يلقي صدى داخلياً وإقليمياً ودولياً حتى لو اتضح أن حل الدولتين متعثر أو حتى متعذر.

نحن الآن في نهاية سنة 2008، وحتى لو استمرت المفاوضات في المرحلة "الانتقالية" للحكومة الإسرائيلية الحالية في انتظار نتائج الانتخابات في شباط/فبراير 2009، فلا يوجد أي دليل على إمكان تحقيق إنجاز واضح، ناهيك عن إمكان تطبيقه. فمنذ عقدين على الأقل والفلسطينيون والعرب والأوروبيون وآخرون أيضاً، ينتظرون في كل مرة أن تأتيهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية بمن يمكن التفاوض معه أو من "يحب السلام". هذا وهم وسراب، ليس لأنه لا يوجد من يحب السلام في إسرائيل، وإنما بسبب تحول الصراع العربي والفلسطيني مع إسرائيل إلى كرة قدم داخل الملعب السياسي الإسرائيلي تتقاذفها الأحزاب السياسية في مبارياتها الداخلية، ومن منظور مصالح الأحزاب والشخصيات السياسية الضيقة. وبما أن الحال كذلك، فمن غير الواضح كيف يمكن التقدم نحو السلام من دون ضغط خارجي ولا مقاومة.

هنا تقف القضية اليوم. والسبب في هذا يعود إلى نجاح دولة إسرائيل في تحييد أي ضغط خارجي عليها، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة ومن دول أخرى. فقد نجحت إسرائيل بفضل نفوذها داخل الولايات المتحدة في وضع خطوط حمراء أمام أية إدارة أميركية، جوهرها عدم الضغط الفعال على إسرائيل. وكان آخر محاولة جديّة لاستخدام ما تملكه الولايات المتحدة من أدوات، هو ربط الرئيس بوش الأب ضمانات القروض لإسرائيل بتعاملها بشكل إيجابي مع المسار السياسي الذي بدأ بمؤتمر مدريد. وقد خسر بوش الأب الانتخابات لفترة ثانية، جزئياً على الأقل، بفضل هذا الشرط. ومن غير الواضح إن كانت إدارة الرئيس المنتخب باراك أوباما ستنحو منحى يختلف جذرياً عن إدارات سابقة، ولا سيما بوجود رزمة من المشكلات الكبيرة التي هي من تركة بوش الابن، بدءاً بالأزمة الاقتصادية الكبيرة، ومروراً بالعراق وباكستان وأفغانستان وإيران ثم فلسطين.

وحتى لو استمرت المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية، لا يبدو أن في وسع أي حكومة مقبلة تقديم ما يمكن قبوله من منظور فلسطيني ما دام التفاوض الأساسي هو بين الإسرائيليين أنفسهم. لذا على الفلسطينيين الآن التركيز على قضايا محددة تشكل نقاط ضعف لديهم، ولا بد لهم من مناقشتها وإيجاد حلول لها، وأشار إلى ثلاث منها:

## 1 - معادلة سلطة ومقاومة

إن إنشاء السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، شأنه شأن ترتيبات مسار أوسلو عموماً، قام على افتراض أن السبيل الوحيد للتقدم في المسار السياسي هو المفاوضات. كان هذا معنى "نبذ العنف" الذي أعلنه الرئيس الراحل ياسر عرفات قبوله في جنيف في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، مضافاً إليه فحوى البيان السياسي الصادر عن دورة المجلس الوطني في الجزائر في سنة 1988، والذي قضى بقبول حل الدولتين. وجاء هذا في سياق "تأهيل" منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في عملية سياسية كان بدايتها مؤتمر مدريد.

وقد ظهر بوضوح أن المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي لم تؤدّ إلى حل مقبول من الجانب الفلسطيني، وخصوصاً بعد وصول نتنياهو إلى الحكم في سنة 1996، وسعيه الدائم لإفشال المفاوضات، وبعد كامب ديفيد في صيف سنة 2000.

كان استهداف إسرائيل للسلطة الفلسطينية مع بداية الانتفاضة الثانية كلاً واضحاً وصريحاً يفصح عن أن من واجب السلطة توفير "الأمن" لإسرائيل كشرط لقبولها "شريكاً" سياسياً. وما زال هذا المدخل الأمني للسلطة الفلسطينية قائماً حتى اليوم. وفي المقابل، لا يوجد تقدم مقنع للجمهور الفلسطيني على المسار السياسي، الأمر الذي يفقد السلطة الفلسطينية سبب وجودها من منظور فلسطيني، نظراً إلى أن الفلسطينيين لم يتصوروا أن الهدف من إنشائها هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان كمرحلة دائمة، وأن تقوم بتوفير الأمن لإسرائيل.

هذه هي المعضلة التي ما زالت تواجه السلطة الفلسطينية اليوم في ظل فشل مسار المفاوضات، وستواجهها في المستقبل غير البعيد إن استمر هذا الفشل. فلا توجد مفاوضات لأجل غير مسمى، وسرعان ما سيصل هذا المسار إلى طريق مسدود إن بقيت الحال على ما هي عليه.

المعضلة غير خاصة بـ "فتح" أو بالسلطة الفلسطينية، فهي معضلة "حماس" أيضاً. فمعادلة سلطة ومقاومة لن تستقيم، كما أن معادلة سلطة ومفاوضات لأجل غير محدود لن تستقيم أيضاً. فلن تقبل إسرائيل ولا الولايات المتحدة أن تكون السلطة مقاومة، وسيجري استهدافها مرة أخرى بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية أيضاً. وترسل إسرائيل رسائل واضحة بهذا الشأن حتى إزاء أكثر أنواع المقاومة سلمية. فمثلاً، عندما قام سلام فياض في بداية سنة 2008 بإرسال رسائل إلى عدة دول أوروبية يطلب فيها ربط منح إسرائيل تسهيلات اقتصادية جديدة بإيقاف الاستيطان، قامت إسرائيل بتجميد تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية. ولا حاجة

إلى القول إن حصار الرئيس عرفات واستشهاده كانا بسبب "عدم تحمله مسؤولية" إيقاف الانتفاضة الثانية من منظور إسرائيل.

إن معادلة سلطة ومفاوضات لأجل غير مسمى هي في قيد النقاش العلني داخل فلسطين وخارجها. لكن معضلة "حماس"، وهي معضلة "فتح" نفسها، ما زالت ملتبسة يشوبها الغموض: ما هو البرنامج السياسي لحركة "فتح" مثلاً؟ سلطة أم مقاومة؟ والأمر نفسه ينطبق على حركة "حماس" أيضاً.

هذه الأسئلة تتعدى نطاق برنامج الحركات والأحزاب، وتثير التساؤل مرة أخرى عن مصير السلطة الفلسطينية ومآلها وشرعية وجودها. فلا غرابة في أن تصدر أصوات بين الحين والآخر داعية إلى حلها كلما ظهر أن المفاوضات لم تؤدّ إلى ما هو مرجو منها، حتى إن أبو العلاء (أحمد قريع) نفسه أثار هذا الاحتمال علناً كأحد الإمكانيات خلال الأشهر الماضية، وإن لم يكن موقفه قطعياً في هذا الموضوع.

هذا هو المأزق الفلسطيني الأكبر الآن، ولا سيما في وجود ضعف عربي يحول دون الضغط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل من أجل تبني المبادرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية، وأكدها في أكثر من مناسبة. هذا المأزق هو الذي يتم السكوت عنه في النقاش الفلسطيني الداخلي.

## 2 - في حال بقيت السلطة الفلسطينية

هناك مصالح عدة مترسخة تدفع في اتجاه بقاء السلطة الفلسطينية، منها مصالح السلطتين في غزة والضفة ومن يعتمد عليهما من الموظفين في الدوائر الحكومية، إذ إن السلطة الفلسطينية في ظل الأوضاع الحالية تتنافس مع القطاع الخاص كأكبر مشغل. هذا عدا عن دول عدة لها مصلحة في بقائها كإسرائيل التي لا مصلحة لها في العودة إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى تحمّل المسؤولية عن الفلسطينيين كما كان الوضع عليه سابقاً. لقد أراحت إسرائيل نفسها واستراحت من هذا الحمل، وها هم الأوروبيون ودول أخرى يعيلون السلطة الفلسطينية من دون أن يكون لهم قول أو تأثير في المسار السياسي. مفارقة كبيرة حقاً، ونجاح آخر لإسرائيل، وقبول أوروبي ودولي بهذا الأمر.

لنفترض أن السلطة الفلسطينية باقية حتى في وجود مأزقها المشار إليه آنفاً، فأبي سلطة يريد الفلسطينيون إذا؟ الإجابة عن هذا التساؤل واضحة وبيّنة في نتائج التصويت لانتخابات المجلس التشريعي، والتي تمت في كانون الثاني/يناير 2006. ويجمع معظم المحللين والمراقبين على أن هذه النتائج عكست أمرين هما: فشل كبير في بناء مؤسسات تخدم المواطنين، وفشل أيضاً في المسار السياسي لتحقيق حل الدولتين. فشلان يتطلبان التغيير. ولا عجب في أن قائمة "حماس" للمجلس التشريعي سمّيت قائمة التغيير والإصلاح.

وإذا أرادت السلطة الفلسطينية أن تبقى أساساً واحداً لشرعية وجودها، على الرغم من الأثر السلبي لفشل المسار السياسي في هذه الشرعية، فإن الإصلاح هو المدخل: إصلاح السلطة الفلسطينية من الفساد، ومن غياب حكم القانون والشفافية والمساءلة في الحكم، ومن استئثار أوساط نافذة بالقرار خلافاً لأي صلاحيات مكتوبة أو قانونية، وكذلك إصلاح الجهاز البيروقراطي وإيقاف المحسوبية في التعيينات... وهكذا. هذه مهمات كبيرة وعسيرة بوجود مصالح راسخة، لكن بقاء الوضع الحالي كما هو، وخصوصاً في غياب الحل السياسي المقنع للجمهور الفلسطيني، سيقوض أركان شرعية السلطة الفلسطينية بغض النظر عمّن يدير الأمور فيها أكانت فتح أم "حماس" أم "التيار الثالث" أم أي طرف آخر. عاجلاً أم آجلاً، لن تتمكن أي سلطة فلسطينية حالية أو مقبلة من إدارة شؤون الفلسطينيين من دون إنجاز ما في أحد الصعيدين، وسيتحول غضب الجمهور إلى الداخل.

## 3 - منظمة التحرير الفلسطينية

لقد شكل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهم إنجازات الفلسطينيين، وخصوصاً بعد تولي ياسر عرفات رئاستها في سنة 1969. وعلى الرغم مما يمكن أن يسجل من مآخذ عليها وعلى آليات اتخاذ القرار فيها، فإنها، من ناحية سياسية، جسدت، لجميع الفلسطينيين، كيانية سياسية لم تكن موجودة من قبل. وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية وتحول مركز القرار السياسي إلى الداخل، تم اختزال دور منظمة التحرير بحيث تطابق تقريباً مع السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من اتفاقيات القاهرة ومكة وصنعاء، واتفاقيات أخرى تعتبر إصلاح المنظمة هدفاً ضرورياً، فإن هذا الإصلاح لم يتم حتى الآن.

المشكلة ليست داخلية فقط، فكثير من الدول لا يريد إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وحتى إن تم إحيائها فسيسعى بعض الدول للاستحواذ عليها، أو على الأقل إلى أن يكون له نفوذ على قراراتها. مرة أخرى، قد يعود الأمر إلى ما كان عليه في الماضي عندما رفع الرئيس الراحل شعار "استقلالية القرار

الفلسطيني". لا سبيل لتفادي هذا الوضع إلا بمنعاً داخلية مفقودة حالياً، ولا سبيل لتحقيق هذه المنعة إلا بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني الحالي، والاتفاق على دور السلطة الفلسطينية وموقعها إن استمرت في الوجود، وإصلاحهما أيضاً.

يقال أحياناً إن الخلاف بين "حماس" و"فتح" يدور حول البرنامج السياسي. هذا الكلام غير صحيح. فد "حماس" أعلنت على لسان قادتها، أكثر من مرة، أنها مع قيام دولة فلسطينية في حدود سنة 1967 بما في ذلك القدس، وأعطت تفويضاً واضحاً في البداية لأبو مازن من أجل التفاوض، وهذا برنامج "مرحلي" يشبه برنامج منظمة التحرير الفلسطينية في فترة سابقة. من ناحية سياسية بحتة لا يوجد اختلاف في البرنامج السياسي، ولا سيما أن قيام دولة فلسطينية يخلق أمراً واقعاً سيفرض نفسه على أي عناصر أيديولوجية أو عقائدية في وضع إقليمي معروف.

مشكلة الفلسطينيين الحالية هي أن بعض قادتهم غافل عن هذه المعضلات، أو أن له أولويات أخرى. لكن عاجلاً أم آجلاً ستبرز هذه القضايا كأولويات لا يمكن إهمالها. وإن بقي الأمر على حاله فسيخسر الفلسطينيون ما تبقى من إنجازات، وستترك القضية مرهونة بمستقبل مفتوح؛ شعب متفسخ على أرضه، ومفتت من دون قيادة واحدة. وحسبك بها صفقة خاسرة. ■

(\*) أستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

(\*\*) أنظر مقالة الخالدي في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العددان 74/75 (ربيع وصيف 2008)، ص 5 – 14.

(\*\*\*) جورج جقمان، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 73 (شتاء 2008)، ص 51 – 56.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)